

# المساجد والفقراء

نؤدي أدواراً مهمة معهم في العراق وفلسطين.

أما في لبنان، ومنذ أن اتخذ حزب الله قراراً بخوض معركة ضد المحكمة الدولية، فإنه تمكن من تهشيم القرار الاتهامي المنوي إصداره. وهذا القرار، بحسب نصر الله، «صادر لا محالة»، إلا أن ما تغير هو أن حقيقة كونه سياسياً باتت راسخة في ذهن الجمهور. وعن سيناريوات ما بعد القرار الاتهامي، قال نصر الله «إن ثمة مروحة من الخيارات أمام حزب الله وحلفائه تمتد على 180 درجة: خياراتنا هي بين الأناضول ساكناً، وأن نقوم بتحريك واسع لإحداث تغيير سياسي كبير على مستوى السلطة، وما بينهما».

وفي اللقاء، شدد نصر الله على أهمية المسعى - السوري السعودي الهادف إلى تحقيق تسوية عادلة في البلاد، مشيراً إلى أن ما يسرع التوصل إلى نتيجة هو اقتناع القيادة السعودية بخطورة الأوضاع، وبأن القرار الاتهامي قد يؤدي إلى خراب البلد.

ورأى نصر الله أن خصوم الحزب وأعداءه راهنوا في الفترة الماضية على ابتعاد حلفاء حزب الله عنه، سواء الرئيس نبيه بري أو العماد ميشال عون أو الحلفاء داخل الطائفة السنية. ووصف نصر الله العلاقة بين حزب الله وحركة أمل بأنها استراتيجية، ومن «الألطف التي كان لها الفضل الأبرز في حماية المقاومة».

واستبعد الأمين العام لحزب الله حصول عدوان إسرائيلي قريب على لبنان، لأن الإسرائيليين لم يَنْهَوْا بعد استعداداتهم لمواجهة المقاومة، وخاصة في جبهتهم الداخلية، حيث باتوا مقتنعين بأن أي حرب مقبلة ستضمن إجلاء عدد كبير من المستوطنين عن المناطق التي يقطنون فيها.



وبعد نحو ساعتين من الحديث الديني - الأخلاقي، انتقل نصر الله إلى الحديث عن الواقع السياسي الراهن. أجرى سرداً تاريخياً مختصراً لتطور حزب الله، من مجموعة صغيرة إلى جسم كبير له تأثيره في المنطقة كلها: في إيران، كلمتنا مسموعة. وفي سوريا، يستشيرنا الرئيس الأسد في الكثير من القضايا، ولنا أصدقاء

## «ريجيم» مالي في طرابلس

عبد الكافي الصمد

تغيّب عن طرابلس والشمال هذه الأيام مشاهد كانت حاضرة في السنوات السابقة، تتمثل في تجوال شاحنات نقل كانت تحمل «كراتين» إعاشة لتوزيعها في الأحياء والقرى، فضلاً عن ازدهام مكاتب التيارات والشخصيات السياسية بمواطني يأتون للحصول على مساعدة أو «عديّة».

تراجع هذه المشاهد لا يعود إلى تحسّن الأحوال الماديّة لهؤلاء المواطنين، ولا إلى أنّ من يقدّمون هذه المساعدات باتوا يفعلون ذلك سرّاً بعدما كانوا يفعلونه علناً، حرصاً منهم على كرامات الناس وعدم جرح مشاعرهم، بل بعدما رأى القائمون على هذه التقديمات أن يخضعوها لـ«ريجيم» معين حيناً، أو لتوقيف نهائي حيناً آخر.

في السنوات الماضية هيمن تيار المستقبل على «الجوّ» في هذا المجال، إذ عثت خيراته مختلف المناطق؛ «كراتين» إعاشة وأموال وزفت ومازوت وتوظيفات وغيرها، وخصوصاً في المحطات السياسية مثل الانتخابات النيابية أو ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط من كل عام، أو في المحطات الاجتماعية والدينية مثل مجيء شهر رمضان والأعياد، أو حلول فصل الشتاء.

شيئاً فشيئاً بدأت هذه المساعدات تتراجع، وتحديداً بعد أحداث 7 أيار 2008، قبل أن تعود بفاعلية قبل استحقاق الانتخابات النيابية صيف 2009، إذ إن للضرورة أحكاماً، ثم لم تلبث أن بدأت بالتوقف في أكثر من قطاع، إلى أن غابت نهائياً في أغلب مؤسسات تيار المستقبل في طرابلس والشمال، لدرجة أن أحد مسؤولي التيار أوضح لـ«الأخبار» أنه «لم نعد نستطيع تقديم علبه بنادول لأحد!».

أسباب هذا التراجع في التقديمات كثيرة، أحدها، حسب مسؤولين في التيار «أزمة مالية داخلية لم تحل بعد»، لكنهم لفتوا إلى «انهمالنا بتنظيم هيكلية التيار وانعقاد المؤتمر التأسيسي»، متوقعين «تجاوز الأزمة مطلع العام المقبل».

يضيفون: «أيّ تقصير منا حالياً لن يؤثر

علينا سلباً، ويمكننا تعويضه لاحقاً بسهولة»، حسب تأكيد هؤلاء المسؤولين.

وقد لمس مسؤولو التيار في الانتخابات البلدية، وفي الانتخابات النيابية الفرعية بقضاء المنية - الضنية، أن العصب السياسي والمذهبي للتيار لا يكفي وحده لإبقائه قابضاً على الشارع السني، وأن عنصر المال يمثل عنصر ارتكاز رئيسي له، من شأن غيابه أن يجوّف الثقل السياسي للتيار، ويحدث فيه تصدعات. هذا التراجع استفاد منه، بنحو أو بآخر، منافسون آخرون للمستقبل، على رأسهم



تراجعت المساعدات بعد أحداث 7 أيار 2008 وعادت مع الانتخابات النيابية



الرئيسان عمر كرامي ونجيب ميقاتي والوزير محمد الصفدي وغيرهم، لاستقطاب جمهور إضافي، أو لاستعادة من ذهب منهم إلى المستقبل.

فكرامي، الذي لا يملك إمكانات مالية كبيرة كالآخرين، حافظ طوال السنوات الأخيرة على الحد الأدنى من التقديمات الاجتماعية والصحية والتربوية بلا انقطاع، مستنداً إلى مجموعة مؤسسات تابعة له بقيت تمثل العصب الأساسي له في تواصله مع جمهوره، وكانت بمثابة «القرش الأبيض» الذي وجده في «يومه الأسود»، بعدما واجه في العقدين الأخيرين حملة شرسة لاستهدافه، إضافة إلى بقاءه خلالهما خارج السلطة، لكنه خرج منهما محافظاً على حيثيته التي لم تفلح محاولات الغائها.

بدوره، لم يسلك الصفدي طريق المستقبل، فهو لم يقطع تقديماته نهائياً عن محيطه، بل

أخضعها لتقشف، محافظاً في الوقت نفسه وفي كل مناسبة على الحد الأدنى منها. أما ميقاتي، فأمكاناته المالية الضخمة ساعدته طيلة السنوات الماضية على منافسة المستقبل في هذا المجال، لدرجة أن الأخير كان وما زال ينظر إليه بحذر وحيطه، إذ يرى فيه منافساً بارزاً قد يمكنه يوماً سحب البساط من تحت أرجله.

يعرف ميقاتي أن المال بات عنصراً مهماً لتثبيت موقعه السياسي، وإن لم يكن العنصر الأحدث، فلم يتردد في استعماله، فهو، عدا تقديماته، كان قد أعلن خلال الانتخابات النيابية تخصيصه مبلغ 50 مليون دولار لتنفيذ مشاريع إنمائية في طرابلس، تستطيع وفق مقربين منه «تأمين فرص عمل، تكون مستدامة لا موسمية».

تهمة استخدام عنصر المال لتثبيت «زعامة» ميقاتي في طرابلس، برّد عليها المقربون منه بأنه «سلاح يستخدمه غيرنا في وجهنا ووجه الآخرين، فلماذا يحلّ لهم ويكون علينا حراماً؟»، موضحين أن ميقاتي «أقدم على العمل الخيري، مع شقيقه طه، قبل دخوله المعتزك السياسي، وهو سيستمر فيه حتى لو اعتزل العمل السياسي يوماً».

لكن، أوساط ميقاتي تعترف بأن «تراجع المستقبل في تقديماته جعل كثيرين يتحولون إلينا، ولأن الوزارات المخصصة لهذه الأمور بقيت كما هي، ظلّ البعض أننا خفّضنا خدماتنا، فيما ليس بمقدورنا تلبية مطالب الجميع».

في المقابل، إذا كان ميقاتي لا ينكر وفق أوساطه أنه يستخدم المال لأهداف سياسية، فإنه يسعى إلى «وضع القرش في مكانه المناسب»، معوّلاً على جمهور وكوادر يرى أنهم يؤلفون قاعدته الانتخابية والشعبية، ليواجه بها مستقبلاً الاستحقاقات المقبلة وهو يقف على أرض صلبة. من غير أن يخفي تعلمه من أخطاء المستقبل في هذا الضمار، ورغم أن جهات عدة ترى أن إنفاق ميقاتي السياسي لم يأت عليه بالمردود المطلوب، لأن غياب رؤية سياسية خاصة به لا يمكن المال أن يعوضها، أو يستر عيوبه السياسية.

## علم وخبر

أوجيرو تعرقل ألفا

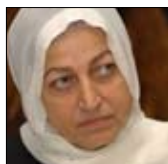
تهدّد الشركة التي تقدم خدمات «بلاكبيرن» بفسخ العقد الموقع بينها وبين شركة ألفا المشغلة لإحدى شبكاتي الهاتف الخليوي في لبنان؛ لأن الأخيرة لم تتمكن في الأسابيع الأخيرة من تلبية طلبات المواطنين للحصول على الخدمة. وتبين أن سبب تخلف ألفا عن الاستجابة لطلبات المشتركين يعود إلى أن هيئة أوجيرو لا تزال تمتنع عن توفير خطوط E1 لألفا، لكي تتمكن الأخيرة من رفع قدرتها على تقديم خدمة «بلاكبيرن». ورغم أن وزارة الاتصالات أمرت أوجيرو بتلبية طلب ألفا المستوفي للشروط القانونية، إلا أن الهيئة التي يرأسها عبد المنعم يوسف لا تزال تماطل بتنفيذ هذا الأمر بججج واهية، منها على سبيل المثال أن أحد الموظفين في أوجيرو تمنع عن توقيع المعاملة لأنها بحاجة إلى توقيع أحد زملائه. وبعدما استوضحت ألفا أسباب تأخير المعاملة أياماً عدة، تبين أن الموظف الذي تحتاج المعاملة إلى توقيعها يشغل مكتباً ملاصقاً لمكتب زميله «المعرقل». وأكدت مصادر في قطاع الاتصالات أنّ تمنع أوجيرو عن توفير الساعات لألفا يحرم الخزينة اللبنانية عشرات آلاف الدولارات يومياً من الإيرادات.

منظمات «سايبة»

تبين أن موظفاً لدى إحدى المنظمات الدولية العاملة في وزارة الداخلية والبلديات، يتقاضى أجراً يتجاوز ضعف راتب الوزير زياد بارود، وهو أمر يتكرر في أكثر من وزارة تشارك فيها المنظمة نفسها التي تقوم بتوظيفات ومشاريع من دون رقابة أو محاسبة.

ما قل ودل

خلال إحياء ذكرى ميلاد الرئيس رفيق الحريري في أحد المنازل الصيداوية، قالت النائبة بهية الحريري (الصورة) للحاضرين: «ماتخافوا، نعرف كل شيء عن أسامة سعد، حتى إذا تنفس أعرف أنا»، موحية باختراق أمني لتفاصيل حركة سعد



وتنقلاته. وتبين في وقت لاحق أن ما أدلت به النائبة الحريري كان ينقل مباشرة عبر هاتف خلوي، وقد وصل إلى التنظيم الشعبي الناصري الذي عمّم كلامها «بالصوت» بعد دقائق معدودة من إطلاقه.

التوقيف الذين يؤكدون أن بكري ما كان ليتعرض للتوقيف لو أنه كان لا يزال على مواقفه السابقة المعادية لحزب الله. وهؤلاء، يوافقهم الرأي مرجع رفيع المستوى في قوى الأمن الداخلي، إذ يرى أن حزب الله «سمح لوسام الحسن بتسجيل نقطة عليه، من خلال استغلال الورقة التي قدمها الحزب الذي لم يتدخل لدى المحكمة العسكرية لتخفيف الحكم عن بكري. واليوم، لن يكون بمقدور المحكمة العسكرية التراجع عن الحكم بالسجن المؤبد وإصدار حكم بالبراءة، حتى لو كان الملف لا يتضمن أي دليل حسي على التهم المنسوبة لبكري».

إلا أن معنيين بالملف لا يستبعدون إمكان أن تصدر المحكمة العسكرية حكماً بالبراءة، وخاصة أن الحكم بالسجن المؤبد سيسقط فور ماثول المحكوم أمام قوس المحكمة.

وفي السياق ذاته، علمت «الأخبار» أن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي طلبت من وزارة الاتصالات الحصول على بيانات لأربعة هواتف خلوية، بسبب صلتها بقضية بكري، إلا أن الوزير شربل نحاس رفض الاستجابة للطلب ما لم يردده عبر وزير الداخلية زياد بارود. ولما تدرّعت المديرية بسفر بارود، قال نحاس إنه يكتفي بطلب عبر الهاتف من الوزير بارود.

ح.ع.



توكك الساحلي عن بكري إعلان من حزب الله عن الدخول على خط احتضان بكري

اعتمدت قوى الأمن الداخلي أداء مماثلاً في حالات سابقة منها سمير الحسن



يُدرِك ريفي أنه يبالي في وصف ما جرى. فبكري لم يكن متوارياً عن الأنظار، بل كان يتحرك بعننية تامة. لكن أوساط ريفي تؤكد أن إصدار البيان/ التنويه مرتبط بامرئين: الأول هو «التعليم» على حزب الله من جهة، وتوجيه رسالة لمن يهمه الأمر، مفادها أن طرابلس ليست حاضنة لمن كان يُصوّر على أنه ممثل لتنظيم القاعدة في لبنان.

ورغم أن مسؤولين بارزين في قوى الأمن الداخلي يؤكدون أن توقيف بكري نفذ لأسباب قانونية بحتة، وخاصة بعد الخشية من أن يجد تصريحه عن «رفض المحاكم الوضعية» صدئاً له في البيئة الشبابية التي تتأثر بأرائه، إلا أن ذلك لا يقنع المتابعين لقضية

الإشتراك السنوي: \$165  
الاتصال: 01 / 759555

الإخبار عندك!!!